نص ابن مالك عليه انه لا يقاس الجمع في صفات الله تعالى لان اسماءه تعالى توقيفية وان ما ورد من ذلك يلحق بالجمع سماعا قال الدماميني ولا يخفى ان معنى الجمعية في اسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد انتهى وفي الرضي وقد يشبه غيرا ولي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلم كقوله تعالى انتما طايعين وقوله تعالى فطلت اعناقهم لها خاضعين ولا تهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في ذلك يسجدون وقول المصنف يعني ان الحاجب علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول علم يشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل للمنع من الفتح الجائز على صاحبه تعالى الله عما قالوا كبيرا انتهى وفيه في مواضع اخر واعلم ان المذكر غالب للمونث فكي كون اسم مذكرا يجوز زيد وهند ضاربان وزيد وهند ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان نحو زيد والهند مقبلون وهند ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للذكر والقياس ضبعانان والمراد لكن ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع انتهى وخصوا الواو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير هذا وقال شيخنا الثلاثة يعني الشروط الثلاثة منفوضة بقوله تعالى قالتا اتينا طايعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك اي عن كونه لغير عاقل انتهى وقد يقال يحصل من كلامهم ان الشرط ان يكون لمذكر عاقل حقيقة او حكما بان يشبه غير الذكر العاقل به فلا ينتقض الشرطان الاخران او يقال هذا ليس بجمع حقيقة بل ملحق به فلا نقض اصلا ومن المشبه بالعاقل قول الشاعر يصف قوسا وسهاما

مخالفتي دون الاخلابنعة ... تري اذا ما حركت وتزمجر

لها فية ماضون حيث رميتهم ... شراتهم فان من الدم احمر

والمراد

والمراد بالبنعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله ماضون وما احسن قول بعض الشعراء المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب

ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتتقيها الرجال

قد علاجسمها اصفرار ولم تشك سقاما وما علاها هزال

ولها في البنين سهم وقسر ... وبنوها كبار قد ربوا لك

وابوهم لم يشهدوها ففي الا ... ثم اعوجاج وفي البنين اعتدال

قوله فلا يجمع نحو واشق علما كذلك وسابق صفة لفرس خرج نحو واشق علما للعاقل وسابق صفة له فيجمع بالواو والنون قوله اما علما فالمانع فيه معدول فلا يجوز في نحو عمران يجمع هذا الجمع بل ولا ان يثنى ولا يجمع مطلقا وتقدم ما فيه قال الدماميني فان قلت اذا قيل لزيد وعمر فقد وقع الجمع في غير علم ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقته كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع على الاشتراك فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية عنه فصار نكرة قلت معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد تنكيره وليس المراد انه بقي علما وهو على تلك الحالة وهذا ما يحاجي به يقال امر شرط وجوده لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد ان ثبت ذلك الامر الذي اشترط وجوده فصار في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك الحكم وقد عن لي ان انظم ذلك لغزا فقلت

ايا علما الصيد لا زال فضلكم ... مدى الدهر يبدو وفي منازل سعده

اتركم شخص غريب لتحسنوا ... بارشاده عند السوال لقصده

وها هو يبدي ما تعسر فهمه ... عليه لتهدوه الى سبل رشده

فيسال ما امر شرطتم وجوده ... لحكم فنقض انحاه بعد رده

فلا وجدنا ذلك الامر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم الا بعقده

وهذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب ثبوت بعد رده

قوله غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا كذا ذكره المصنف تبعا لابن مالك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)